منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

تطورات الساحة اليمنية ومشروع التغيير الجديد

انسحاب قوات التحالف من الساحل.. إعادة تموضع أم بحث عن شرعية جديدة؟!

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

تطورات الساحة اليمنية ومشروع التغيير الجديد

انسحاب قوات التحالف من الساحل..
إعادة تموضع، أم بحث عن شرعية جديدة؟!

ورقة مقدمة من منتدى مجال

1443هـ - 2021م

نوفمـــبر

مدخل:

يُعد فشل التحالف في اليمن بعد سبع سنوات من الحرب من القضايا التي تحظى بشبه إجماع لدى مراكز الدارسات والخبراء والمختصين، لكنّ المأزق الحقيقي للتحالف لا يكمن في الفشل فقط، بل في أنه دخل الحرب باحتمالية صفرية لغير النصر وتحقيق الأهداف، وهذا ما يجعل الحلول أمامه الآن شبه منعدمة كثمن يجب عليه أن يدفعه لغياب استراتيجية الخروج من الحرب.

والمقصود في علوم الحرب والسياسة باستراتيجية الخروج: هو البديل الحاضر لمواجهة فشل الرهانات التي تبقى بنسب احتمالية تقديرية افتراضياً يضعها صنّاع القرار، وأصحاب الخطط، ومهما بلغت نسبها المرتفعة يضع أصحابها احتمالات بنسبة ولو ضئيلة للفشل، فكل حرب وكل مواجهة تحمل خطأ التقدير، وتغير المعطيات والمفاجآت. حرب أميركا في «العراق» و«أفغانستان» وقبلهما حرب «فيتنام» دلائل بائنة على ذلك، كما «حرب تموز» على لبنان 2006م، والأهمّ الحرب على «سورية» التي حشدت لها كلّ المقدرات الأميركية وكل التحالفات وفشلت في تحقيق أهدافها [1].

خلال المرحلة الماضية ظهرت العديد من المؤشرات والدلائل على أضطرار الدول الغربية المشرفة على «عاصفة الحزم» والمتقاطعة معها في الغايات والأهداف، ومن تلك المؤشرات، التحركات الدولية تحت يافطة السلام وإيقاف الحرب، لكنّ إشكالية تلك التحركات الدولية -الأمريكية والبريطانية تحديدًا- تمثلت بتشظي المكونات والقوى اليمنية المدعومة من القوى الدولية وحلفائها في المنطقة، وكذلك بتوحد جبهة صنعاء سياسياً وعسكرياً لمواجهة أي خيارات يريدها التحالف وحلفائه الدوليين، ما اضطرها أولاً إلى العمل على إعادة ترتيب أوضاع حلفائها في اليمن لمواجهة من تصنفهم في خانة الخصوم والأعداء، وتقضي تلك الترتيبات على زحزحة مراكز وتبديل نفوذ، فمن كان في الواجهة يجب عليه العودة إلى الخلف، ومن كان في الخلف يتقدم لصدارة

المشهد على مستوى قيادات التحالف والوكلاء في اليمن، لتحل الإمارات محل السعودية ليس في اليمن وحسب، بل وفي ليبيا والسودان وسوريا وأثيوبيا، واليمن هو ما يهم «منتدى مجال» في هذه الورقة.

فخلال الفترة الماضية ظهرت العديد من المؤشرات على انتقال تلك القيادة والصدارة للمشهد في اليمن من وكلاء السعودية «الشرعية والإخوان» الفاشلين حسب وصف رعاة المشروع، إلى وكلاء الإمارات (الانتقالي، والنخب، والأحزمة في المحافظات الجنوبية) وكذلك فرع المؤتمر الموالي للإمارات بقيادة «طارق محمد عبدالله» ابن شقيق الرئيس اليمني السابق على عبدالله صالح.

قراءة في المشهد اليمني بعد سبع سنوات من الحرب:

لم يكن فشل التدخل العسكري بقيادة السعودية في اليمن منذ أكثر من ست سنوات انعكاساً حقيقيا لطبيعة المعركة وموازين القوة بين أطراف الصراع المختلفة، بل فالمعركة من الناحية الواقعية تبدو غير متكافئة؛ نظرًا للتفوق العسكري السعودي الذي يقابله التسلح المحدود للجيش اليمني واللجان الشعبية التابعة لصنعاء، بصرف النظر عن مدى كفاءة العنصر البشري لدى صنعاء والعكس منه العنصر البشري لدى جيوش التحالف والقوى اليمنية المتحالفة معه، ولكن يعود ذلك الفشل إلى عدة عوامل تعكس أزمة عميقة في العقل الاستراتيجي السعودي، تحولت إلى نهج مزمن لا يمكن تغييره، إلا في حال حدوث تحولات إقليمية كبرى وصدمات متتالية تتعرض لها المملكة الرابضة على بحيرة هائلة من النفط تثير أطماع وخلافات أجنحة العائلة الحاكمة أكثر مما تثير أطماع القوى الدولية المتصارعة على المصالح والنفوذ[2].

ولعل أول تلك التحولات هو ما عاشته السعودية خلال السبع السنوات الماضية على الساحة اليمنية، ليس آخرها تمكن قوات «الجيش اليمني واللجان الشعبية» التابعة لصنعاء من تحرير معظم المحافظات الشمالية وتحديدًا «محافظة مأرب» التي يُعد سيطرة صنعاء عليها مسألة وقت لا أكثر.

وتكتسب «مأرب» أهمية استراتيجية نظراً إلى «وجود النفط فيها، وبكونها العاصمة التاريخية لليمن»، وآخر معاقل شرعية هادي المدعومة من التحالف في الشمال اليمني، ما يضفي على معركة استعادتها والسيطرة عليها أبعاداً استراتيجية وسياسية في مسار الحرب التي يشنها التحالف السعودي على اليمن منذ سنوات.

الأهداف التي أعلن عنها التحالف

منذ الأيام الأولى لشن «عاصفة الحزم»، أعلنت قيادة التحالف عن أهداف رئيسية لأجلها قامت الحرب، يمكننا تحديدها في: إعادة ما أسمتها «الشرعية» بقيادة الرئيس اليمني المنتهية ولايته «عبدربه منصور هادي» إلى العاصمة اليمنية صنعاء، والتي اتهمت قيادة ثورة الـ 21 من سبتمبر 2014م بالانقلاب عليه، بعد أكثر من ستة أشهر من قيامها، وبعد توقيع جميع الأطراف بما فيهم «الشرعية» «اتفاقية السلم والشراكة» مع قيادة الثورة، وإعادة سلطة هادي إلى العاصمة صنعاء، لكن السؤال الذي تم تجاهله بالمطلق من قبل قيادة التحالف وكان له تأثير أساسي في مسار الحرب بل وفي فشلها، هو: من هي السلطة التي تريد السعودية إعادتها؟

لا يبدو أن «السعودية» و«الولايات المتحدة الأمريكية» و«قيادة التحالف» ناقشوا هذه الفكرة المهمة جدًا والمفصلية، وربما الأساسية في الداخل اليمني ـ فالسلطة التي تريد السعودية إعادتها بهذه العملية العسكرية القاسية والعدوانية لا تعني شيئا للايين المواطنين، فما تم تركيبه منذ 2012م عبر المبادرة الخليجية من سلطة لم تكن قد بنت علاقة جيدة بالموطنين في الشمال والجنوب والوسط، لم تكن قد نجحت في استقطاب تأييد شعبي مطلقا فهي سلطة وليدة ولم يفهما الشعب بعد، بما في ذلك شخص «عبد ربه منصور هادي» الذي ترشح وحيدًا دون منافس في انتخابات شكلية، ومن المهم هنا التذكير أنه لم يحصل على صوت واحد في المحافظات الجنوبية؛ بسبب تنامي

الحركة الانفصالية، وبالتالي من سيتحركون على الأرض هم مجاميع حزبية مؤيدة في الغالب للإخوان المسلمين، وآخرين تم تشكيلهم فيما بعد [3].

هذا العامل هو أحد العوامل الحاسمة التي أبقت التحالف مجرد طائرات تقصف وتقتل وتدمر، في الأرض حركة عسكرية بسيطة جدًا، بيد أنه كان الرهان على هذه الحركة، فالطيران هو غطاء جوي لمقاتلين يسيطرون ويعيدون المدن والمحافظات التي خسروها، فالسعودية إذًا بهذا المعنى كانت تجهل الواقع تمامًا، أو على الأقل لديها تقييم خاطئ وعكس نتائج حددت من أول وهلة أن التحالف ذاهب إلى الفشل [4].

الحضن العربي وإيران:

لا نعلم إلى إي مدى كانت السعودية والتحالف الذي تقوده مقتنعة بأن تسويق فكرة إعادة اليمن إلى الحضن العربي وهزيمة «إيران» في اليمن -كشعار للحملة العسكرية كان يطغوا أكثر من شعار «إعادة الشرعية» المزعومة- سيكون مهما ويجب استقطابًا مؤيدًا للتحالف! [5].

من الواضح عنوان الحملة العسكرية صنع نتائج معاكسة، فهو كان يؤكد مجددًا أن المبررات السعودية للحرب على البلد العربي الجار غير صحيحة وغير شرعية وغير مقبولة بل ومنفرة جدًا، فجميع اليمنيين لا يرون إيران، وما يرونه هو أن بلدهم يقصف ويدمر وأن السعودية ترتكب مذابح، فأنصار الله جزء أصيل ورئيسي في هذه البلاد ولا أحد مستعد أن ينظر إليه كما تريد السعودية وأمريكا، بالتالي كان من الصعب أيضًا أن تفتح السعودية معسكرات لاستقطاب أشخاص ومقاتلين يندفعون لقتال إيران والقتال «لعيون الحضن العربي» فضلا عن تحريك مشاعر تيارات وأجنحة سياسية يمنية في هذا القطار المختلق والمولد حديثًا، ولو أن مراكز الدراسات أجرت استطلاعًا للرأي العام حول فكرة: كم نسبة الذين يعادون إيران في اليمن؟ لما وجدت رقما مهما تبني عليه السعودية والتحالف حملتها الإعلامية لتدخل عسكري يخنق

بلد كان بحاجة إلى المساعدة للخروج من الأزمة وليس الدخول في حرب [6].

ولهذا ها هو العام السابع من الحرب يشرف على الانتهاء دون أن تتحقق تلك الأهداف المعلنة، بل ما حصل هو العكس على مسارين:

الأول: هو ظهور أهداف يرى فيها الكثير من الشعب اليمني أنها كانت هي الأهداف الحقيقة للحرب، من خلال تقاسم السعودية والإمارات مناطق النفوذ والثروات في اليمن.

والثاني: أن تلك الأهداف أصبحت اليوم في قائمة المستحيل، والحديث عنها يعد ضرب من الخيال، ليس بسبب قوة صنعاء وصمودها وقدرتها على السيطرة على الكثير من المناطق التي كان التحالف وحلفائه قد سيطروا عليها خلال الثلاثة الأعوام الأولى من الحرب، بل بسبب الفشل الشامل للتحالف ومن في صفه على كافة المستويات العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية.

أولاً: الفشل العسكري:

منذ الأشهر الأولى للحرب، وبعيداً عن الشعارات الاستهلاكية التي سوقها تحالف الحرب على اليمن، كانت هناك مسارات حقيقة تُرسم على الأرض تُحددها الأهداف الحقيقة والمطامع الاستراتيجية التي على أساسها شن التحالف حربه على اليمن، فقادت «المملكة السعودية» مسارها الميداني من المناطق الشرقية (مأرب، حضرموت، المهرة) للتوجه إلى صنعاء، بينما قادت العنصر الثاني في التحالف دولة الإمارات العربية المتحدة، المسار الثاني من (عدن والسواحل والموانئ والجزر اليمنية)، رافق هاذين المسارين أن قامت كل دولة من دول التحالف بالاستعانة بفريق يمني يكون مطلق الولاء لها، فتحت السعودية لواء انضوى تحته ما يسمى بالشرعية، بما فيهم حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين) وكذلك تنظيمي القاعدة وداعش حسب ما ذكره أكثر من تقرير للعديد من الوكالات الدولية، كالبي بي سي وغيرها. والعكس من ذلك فعلت الإمارات في مسارها الثاني التي استعانت بالعديد من القوى الجنوبية، كخليط

من عدة قوى جنوبية، منها ما هو ذات توجهات دينية، كالتنظيمات التكفيرية التي أعلنت الجهاد تحت راية التحالف ضد من أطلقوا عليهم «الروافض والمجوس»، أو قوى ذات مطالب حقوقية تتمثل في العدالة والإنصاف.

هذا الخليط هو ما ظهر فيما بعد وتحديداً في العام 2017 تحت مسمى «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم من الإمارات، والذي بدوره يمارس سلطاته في عدن وبعض المحافظات الجنوبية بمعزلٍ عن حكومة هادي المدعومة سعودياً[7].

من ناحية أخرى، تغيّرت حسابات التحالف العربي مع الأطراف المحلية اليمنية، بخاصة حسابات دولة الإمارات العدو الأكبر للإخوان المسلمين في اليمن، متجهة نحو دعم كيانات سياسية وعسكرية مستقلّة عن الحكومة الشرعية. فبعد دعمها تشكيل «المجلس الانتقالي الجنوبي» الذي يطالب بالانفصال، قامت بدعم العميد «طارق صالح»، وهو الذي بدّل موقعه من مواجهة التحالف العربي إلى التعاون معه بعد مقتل عمه الرئيس اليمني السابق «علي عبدالله صالح»، على يد الحوثيين في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017 [8].

ثانيا: فشل النموذج المقدم في مناطق الشرعية:

واقع الانهيار في المحافظات التي تسيطر عيلها قوات التحالف، أو فيما تسمى مناطق الشرعية بشكل عام أصبح اليوم قائمًا وماثلاً في التدهور الاقتصادي المستمر، وغياب الخدمات الأساسية، والانفلات الأمني، وحصار ما تسمى (الحكومة الشرعية) بواقع منعها من التواجد والعمل السيادي في الداخل، وفرض واقع انقلابي إضافي من خلال المليشيات التي أوجدها التحالف ودعمها، وهذا في ذاته ينهي وجود الدولة ومؤسساتها وكل مقومات نهوضها الاقتصادي، من تصدير للنفط والغاز أو الاستفادة من عائدات المطارات والموانئ وتسليمها، إما للمليشيات التي أوجدها، أو السيطرة عليها عبر وحدات عسكرية إماراتية أو سعودية [9].

ثالثا: الفشل الاقتصادي:

في سبتمبر 2021م شهدت معظم المناطق الخاضعة للتحالف وحلفائه في اليمن احتجاجات عنيفة؛ تنديدًا بالتدهور المتسارع للعملة المحلية، وارتفاع الأسعار، والانهيار الكامل في الخدمات العامة الذي يضرب تلك المناطق. ففي عدن ومدن جنوبية أخرى مثل (حضرموت وشبوة وأبين) احتلّ المتظاهرون مواقع ومباني رسمية، كما شهدت «محافظة تعز» ذي الكثافة السكانية مظاهرات لعدة أيام، وحمّل المحتجون التحالف السعودي الإماراتي المسؤولية عن انهيار العملة الوطنية، متهمين إياه بتعطيل الموانئ، ومصادرة قرار الحكومة، ومنعها من تصدير النفط والغاز.

وبحسب تقارير الأمم المتحدة، فقد تسبب استمرار انخفاض قيمة الريال اليمني وارتفاع الأسعار، في تفاقم حالة الجوع في اليمن التي يواجه فيها نحو 16.2 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي هذا العام. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 60 في المائة تقريبًا في بعض مناطق اليمن منذ بداية هذا العام؛ جراء انهيار الريال اليمني، وتضاعف استهلاك الغذاء غير الكافي بالفعل – بحسب مقياس الجوع الذي يقوم برنامج الأغذية العالمي على تتبعه- في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا، حيث أصبح الغذاء باهظ التكاليف، انهارت قيمة الريال بنحو 40 في المائة مقابل الدولار الأمريكي في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021، متجاوزًا 1,000 ريال يمني للدولار الأمريكي لأول مرة على الإطلاق في شهر يوليو حتى نهاية سبتمبر، تجاوز سعر صرف الدولار الأمريكي حاجز ال 1,200 ريال يمني [10].

كان شيئا ملفتاً، أن العكس مما يحدث في المناطق الخاضعة للتحالف وحلفائه اليمنيين يحدث في المناطق الخاضعة لسلطة صنعاء، التي استطاعت الحفاظ على سعر صرف الدولار في حدود 600 ريال للدولار الواحد، على الرغم أنه وبحسب التصريحات الرسمية لقيادات الدولة في صنعاء أن مناطقهم تخضع للحصار المشدد وليس لديهم أي حليف اقتصادي قوي كما هو حال حلفاء السعودية وأبو ظبي.

رابعاً: إعادة رسم الخارطة السياسية وفق المتغيرات الميدانية:

فرضت معركة «مأرب» على جميع القوى الدولية المشاركة في تحالف الحرب على اليمن، الظهور بشكل مباشر وتصدر المشهد؛ سعياً منها لحرمان صنعاء من السيطرة على «مأرب» وطرد القوى المتحالفة معها من المحافظة الاستراتيجية، والتي - بحسب عشرات التقارير الدولية- أصبحت في الحكم الساقطة عسكريًا بعد تمكن قوات صنعاء من فرض سيطرتها على 12 مديرية من أصل 14 هي عدد مديريات محافظة مأرب، ولم يتبق سوى «مديرية الوادي» و«مدينة مأرب» مركز المحافظة. ولكن هل تستطيع المساعي الدولية تدارك الموقف ومسابقة الزمن؛ لتدارك ما يمكن تداركه وخاصة مع مسارعة قوات صنعاء لتحرير ما تبقى من المحافظة قبل الدخول في أي مفاوضات مقبلة.

لكن وبحسب تحليل قدمه الباحث «د. غريغوري دي جونسن»، والعضو السابق في فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن، لمعهد دراسات دول الخليج بواشنطن، بعنوان: «صندوق أدوات الولايات المتحدة الفارغ في اليمن»، فقد وضعت الديناميكيات في «مأرب» الولايات المتحدة في موقف صعب. ليس للولايات المتحدة أي نفوذ مع الحوثيين فالعقوبات لم تنجح، والبيانات شديدة اللهجة الصادرة عن الولايات المتحدة والأمم المتحدة لا تلق آذانًا صاغية، والمشاركة العسكرية الأمريكية المباشرة ليست بداية. لا يرى الحوثيون أي سبب للتنازل أو التفاوض. وهم يعتقدون عن حق، أنهم يفوزون في ساحة المعركة، وأنهم إذا استمروا في الضغط في مأرب، يمكنهم في نهاية المطاف الاستيلاء على حقول النفط والغاز وتأمين دولة مستقلة يقودها الحوثيون [11].

عندما يتعلق الأمر باليمن، فإن الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة ليست متوفرة. أحد أمرين على وشك الحدوث، فإما أن تحتاج «الولايات المتحدة» إلى مساعدة خارجية من إيران؛ لإقناع الحوثيين بوقف هجومهم قبل سقوط مأرب على الرغم من أن إيران ستضغط على حلفائها للتوقف أو لماذا يستمع الحوثيون إذا لم تكن إيران واضحة أو أن الحوثيين سيأخذون مأرب، ويضغطون جنوبا إلى شبوة [12].

بدورها «بريطانيا» لم تكن غائبة عن المشهد اليمني إذ كانت أكثر جرأة في مقاربتها للملف اليمني، فقد أعلن سفيرها لدى اليمن، «ريتشارد أوبنهايم» صراحة عن أن التسوية السياسية في اليمن تحتاج لقرار أممي جديد، باعتبار أن القرار (2216) بات منتهي الصلاحية، فهل يعني هذا أن النهاية الفعلية لحرب اليمن باتت تقترب من الواقع؟.

وقال «أوبنهايم» في حوار مع صحيفة الشرق الأوسط: «إن فجوة حدثت بين مضمون القرار (2216) الذي أصدره مجلس الأمن في عام 2015، والوضع على الأرض الذي يتغير يومياً»، لافتاً إلى أن «ذلك سينعكس على أي تسوية سياسية قادمة»، مرجحاً في الوقت نفسه أن «يقدم المبعوث الأممي الجديد خطة سلام شاملة بكل سرعة وجدية» [13].

وعبّر المسؤول البريطاني عن الموقف الجديد لبلده بالقول: «أعتقد عند أي تسوية سياسية بين الأطراف تحتاج لقرار جديد يعكس هذه التسوية، لكن يجب أن ينعكس القرار على التسوية وليس العكس، ومن الممكن أن نتحدث عن مضمون القرار قبل التسوية، وأنا على يقين أن المجتمع الدولي جاهز لقرار جديد في الوقت المناسب؛ لكي يعطي الشرعية الدولية للتسوية بين الأطراف، وهذا عمل المبعوث الأممي الخاص؛ لأنه يمثل المجتمع الدولي في هذا الخصوص».

هذا الموقف الواضح والصريح للندن بشأن واقعية القرار الأممي (2216)، يُعتبر هو الموقف الأول من نوعه لدولة هي ضمن الرباعية الدولية (بريطانيا، أمريكا، السعودية، والإمارات) المعنية بالحرب في اليمن. ليس ذلك فحسب، بل لقد حمّل الدبلوماسي البريطاني، حكومة الرئيس هادي، المسؤولية بخصوص تدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن، حيث قال: إن «توفير الخدمات الأساسية لليمنيين ودفع رواتب الموظفين، مسؤولية الحكومة اليمنية عبر الإيرادات التي تحصلها»، واصفاً الوضع الإنساني الحالي في اليمن «بالمخيف جداً، وينذر بحدوث مجاعة». وأن «أناس كثر لا يملكون القدرة على شراء الغذاء» [14].

ويأتي هذا الموقف البريطاني على خُطى المبادرة التي حملها المبعوث الأمريكي

الخاص إلى اليمن، «تيموثي ليندر كينغ»، إلى مسقط، لكن موقف لندن ظهر أكثر جرأة وصراحة من واشنطن [15].

بلا شك أن الحراك الدولي في مجلس الأمن منذ سبتمبر الماضي وحتى اليوم، بما في ذلك إدانة الدول الخمس دائمة العضوية ما أسموه (الهجوم الحوثي على مأرب) وما تلا ذلك من حراك ميداني تمثل بزيارات ثنائية للمبعوث الأمريكي، وأخرى لمبعوث الأمم المتحدة إلى الإقليم ثم إلى اليمن وكانت البداية من مدينة عدن، ومنها إلى تعز، في غضون أيام قليلة، تأتي كلها في إطار محاولات دولية (بريطانية، أمريكية)- بعد فشل وكلائهم المباشرين في الحرب- لتخفيف وطأة الإنجازات المتتالية التي تحققها صنعاء وحرمانها من جني كامل الثمرة لتلك الإنجازات، عبر تحميل التحالف السعودي وما يسمى «الشرعية» مسؤولية الإخفاقات المتتالية منذ أكثر من عامين على الساحة اليمنية، والانتقال إلى الخطة (ب) المتمثلة بدفع الانتقالي والعديد من الفصائل والمكونات الجنوبية وخاصة أبناء محافظة (شبوة وحضرموت والمهرة) بالإضافة إلى «طارق صالح» و«المكتب السياسي» الذي أعلن عن تأسيسه في مارس من هذا العام ككيانات جديدة، تحل محل هادي والإصلاح.

لكن هذا الخيار مثقل بالعديد من التحديات الصعبة، باعتبار البدلاء أضعف سياسيا وعسكريا بمساحات شاسعة من الأطراف السابقة، كما أن حضورهما في الذاكرة الشعبية غير إيجابي وإن كان لهما شئيا من الإيجابية عند فئة قليلة، فضلاً عن تراكمات الماضي واختلاف توجهات وأهداف كل طرف منها بل وتباينها مع الثاني، ناهيك عن غيابهما كليا عن ميادين دولة المؤسسات التي تتطلبها المرحلة، أو حتى الحركات السياسية بكل مفاهيمها البسيطة والمعقدة [16].

في خضم هذا المشهد اليمني المتشابك والمتداخل، نشرت عدد من وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الدولية أخباراً عن «انسحاب القوات السعودية» من الجنوب اليمني، على خلفيّة مغادرة قواتها المتواجدة في «معسكر قيادة قوات التحالف» في منطقة الشعب في مديرية البريقة غربي عدن، ونقل عرباتها ومدرعاتها ومعداتها وعتادها إلى الباخرة السعودية «درة جدة» في ميناء الزيت

قبل مغادرة المدينة، وسط إجراءات أمنية مشدّدة، تضمَّنت إغلاق عددٍ من الطرق، وهبوط طائرة شحن في مطار عدن لنقل قواتها، فيما تردّدت خلال الفترة القريبة الماضية أنباء مشابهة عن انسحاب قواتها من قواعد عسكرية في محافظتي شبوة ولحج [17].

وعلى أثر هذه التحرّكات وحالة الإرباك والغموض السعودي، رأت العديد من المؤسسات الإعلامية في هذه الخطوة السعودية، ومن بينها وكالة الأنباء الدولية «رويترز»، أن السعودية تنسحب أو تفكر في الانسحاب، فبادرت إلى استقاء المعلومة مباشرة من الناطق العسكري لوزارة الدفاع السعودية العقيد تركي المالكي، الذي نفى بدوره فكرة الانسحاب، مؤكداً أنَّ ذلك يأتي في إطار «إعادة انتشار»، وأن «التقارير المتداولة بشأن انسحاب عسكري سعودي من جنوب اليمن لا أساس لها وغير صحيحة»، وأنَّ هذه الخطوات جاءت «بناء على التقييم العملياتي والتكتيكي المعمول به في كل جيوش العالم، وهو ما يجري باستمرار» [18].

صنعاء وقيادتها لم تكن في غفلة مما يجري، بل كانت ترقب التحركات السعودية، بما تمتلك من معلومات استخباراتية. وبحسب معلومات حصل عليها «منتدى مجال» من مصادر خاصة فإن حقيقة «الانسحاب» لا يعدو عن كونه إعادة تموضع وانتشار لقوات التحالف، وما يفسر ذلك هو تجاهل وسائل الإعلام في صنعاء لهذه التحركات السعودية والإماراتية.

وتؤكّد المعلومات أنَّ السعودية سحبت قواتها من بعض المواقع في المهرة، تفادياً للحساسية، وسلمتها للقوات البريطانية التي أرسلت مؤخراً قوات مضاعفة، مع بقاء القوات السعودية في مواقع أخرى من المهرة. وأن ما يجرى هو مجرد تبادل أدوار، وتبادل مواقع، وتقاسم نفوذ، مُستدلَّة على ذلك بالمبادلة الإماراتية السعودية. طبعاً كلّ ذلك يجري تحت نظر الأميركي والبريطاني [19].

وترجّح المصادر أنَّ السعودية والإمارات، ومن ورائهما الأميركيّ والبريطانيّ، تعمدان في هذه المرحلة إلى الابتعاد عن مناطق الصراع المباشر، في مقابل تعزيز حضورهما العسكري في الجزر والمواقع الحسّاسة، مثل ميدي، وسقطرى، والمكلا،

ومطار سيئون، وجزيرة ميون، وباب المندب، مع العمل الدؤوب، وتحديداً من قبل الإمارات، على التقريب والتنسيق بين ميليشيات الانتقالي وطارق عفاش المدعومين من أبو ظبي؛ بهدف ملء الفراغ الذي سيتركه «الرجل المريض» (حزب الإصلاح) بعد تحرير مأرب، وخصوصاً في تعز، فيما تحافظ السّعودية على سيطرتها على قرار ما يُسمّى بـ«الشرعية» وموقفها السياسي، وقرارها العسكري تحت سيطرتها، وهي تضغط على الإصلاح في تعزّ وبعض المناطق الجنوبيّة المتاخمة للشمال للتنسيق مع «طارق صالح» و«عمار صالح» وبعض السّلفيين الجنوبيين، بعد أن يكون «الإصلاح»، المكون الأساسي لما يسمى بـ «الشرعية»، خسر أهم وآخر معاقله في الشمال [20].

وفي هذا السياق يجمع الكثير من المتابعين على وجود ارتباط وثيق بين التحركات الأمريكية والأممية مع ما يحدث، مستدلين بزيارة المبعوث الأممي «جراندبرغ» إلى عدن وتعز، وكذا زيارة المبعوث الأمريكي «تيم ليندر كينغ» لأوّل مرة إلى عدن، والتي يرون أن الهدف منها إعطاء هذه الفصائل دفعة معنويّة وإضفاء صبغة «شرعيّة» عليها؛ لتكون بديلا لحزب الإصلاح وما يسمى «الشرعية».

الانسحاب من الحديدة:

على حين غرة، ومن دون سابق إنذار، وفي ذروة تشابك المشهد اليمني وزيادة مؤشرات الغموض التي يصعب على المتابع تفكيك جزئياتها لتركيب صورة كاملة، جاء انسحاب القوات المدعومة من الإمارات بقيادة «طارق صالح» من محافظة الحديدة، ففي الـ 12 من نوفمبر الجاري، نشرت العديد من وسائل الإعلام والوكالات الدولية خبر انسحاب قوات التحالف من محافظة الحديدة بكامل عتادها وعدتها والتوجه إلى «مدينة المخا» التابعة لمحافظة تعز، وكذلك إلى مدينة عدن.

فتَح قرار قيادة التحالف السعودي الإماراتي سحْب الميليشيات الموالية لها من

محافظة الحديدة، باب التكهّنات حول خلفيات هذه الخطوة ودلالاتها، وما إذا كانت مرتبطة على نحو أو آخر بمعركة مأرب، سواءً لناحية التحسّب لانتقال المواجهة إلى سواحل اليمن الجنوبية والشرقية، أو لجهة العمل على إعداد معقل بديل من «مدينة مأرب»، التي يبدو أن ثمّة تسليماً لدى «التحالف»، ومن ورائه رعاته الغربيون، بأن سيطرة صنعاء عليها بات قريبا جدا، أو أن الخطوة جاءت كبادرة حسن نية من التحالف تجاه صنعاء؛ لإغرائها إلى وقف ما تقول أنها عملية تحرير «مأرب»، والجلوس على طاولة الحوار التي ترى أنه عقيما بعد سبع سنوات من الحرب وفشل كل جولات الحوار السابقة. كما كان لافتا أن الانسحاب جاء بعد يوم واحد من زيارة قام بها المبعوث الأممي إلى اليمن «هانز غروندبرج» إلى الساحل الغربي، حيث التقى نجل شقيق الرئيس السابق «علي عبدالله صالح»، طارق صالح، لتتلقّى «القوات المشتركة» في الساحل الغربي وفي محيط «مدينة الحديدة» إثر ذلك، أوامر عاجلة من الضابط الإماراتي، أبو خليفة «سعيد المهيري» بالانسحاب إلى مدينة المخا[21].

وتحدثت مصادر لـ«منتدى مجال» بأن «ألوية العمالقة» التي يقودها العميد «أبو زرعة المحرمي»، و«ألوية المشاة» بقيادة وزير الدفاع الأسبق اللواء «هيثم قاسم طاهر» انسحبت بكامل عتادها العسكري من مناطق واسعة في أطراف مدينة الحديدة، أبرزها: الصالح، كيلو 16، مجمّع إخوان ثابت التجاري، ومناطق أخرى في مديرية الدريهمي، وتم تكليف بعض تلك القوات بالتمركز في أطراف الدريهمي باتجاه المديريات الجنوبية من المحافظة، فيما تم إبلاغ اللواءين الخامس والسادس عمالقة بالانتقال إلى مدينة عدن.

لم يكن الانسحاب المفاجئ ليمر دون اعتراض من بعض من القوى المشاركة في التحالف فقد اعترضت «الألوية التهامية» التي ينتمي معظم عناصرها إلى مديريات جنوب الحديدة، كما رفضت إخلاء مواقعها، لكنّ الأوامر الفورية صدرت إليها من قيادة التحالف بضرورة التنفيذ الفوري، وفي حال إصرارها على مخالفة الأوامر يمكن أن تتعرض للقصف.

وفي سياق التفسيرات المتعددة للانسحاب، أكدت مصادر عسكرية ومصادر

سياسية رفيعة لـ«منتدى مجال» إن هناك توافقاً سعودياً إماراتياً بمباركة أمريكية وبريطانية وتشجيع إسرائيلي على الخروج من الحرب في اليمن بعد أن هُزم التحالف السعودي الإماراتي في حربه ضد «قوات صنعاء» التي باتت اليوم الطرف اليمني الأقوى عسكريًا وسياسيًا، لكن الخروج من الحرب بطريقة لا تبدو معها الرياض وأبوظبي منهزمتان يتطلب إعادة تشكيل الخارطة العسكرية في اليمن، وفقا لما هو مرسوم في الخطة (ب) التي تشرف عليها بريطانيا.

وفي الإطار نفسه، يتحدّث البرلماني عن كتلة «محافظة الحديدة» الموالي لحكومة الرئيس المنتهية ولايته «عبد ربه منصور هادي»، «محمد ورق»، عن بدء تنفيذ ما وصفه بـ«اتفاق دولي يهدف لإغلاق ملفّ مدينة الحديدة»، مشيراً إلى أن «الاتفاق يقضي بالاكتفاء بقوات طارق المتواجدة في المخا لحماية الممرّات الدولية»، في إشارة إلى باب المندب، و«إعداد خارطة جغرافية جديدة تتضمّن منح ما بين 2-3 كيلومترات شرق الساحل الغربي، وعلى امتداد جبهة الساحل التهامي من الخوخة إلى الدريهمي، لمصلحة قوات طارق، مع إبقاء الدريهمي منطقة خطّ تماس مع قوات صنعاء» [22].

وأضاف أن «عملية الفصل بين القوات ستتمّ بجدران من الأسلاك الشائكة، كما يتضمّن الاتفاق سحب الألوية التهامية إلى الوازعية تمهيداً لشنّ عملية عسكرية على تعز».

المعلومات الخاصة التي حصل عليها «منتدى مجال» لم تكن بعيدة عن ما نشرته «قناة الميادين» -المحسوبة على محور المقاومة- التي نقلت عن مصادر يمنية لم تسمها - لكن من المؤكد أنها مصادر رفيعة؛ نظرًا لما تتمتع به القناة من مكانة لدى سلطات صنعاء- أنّ انسحاب قوات التحالف السعودي من الساحل الغربي لمحافظة الحديدة يأتي بسبب القلق الأمريكي والإماراتي من تطورات الوضع في محافظة مأرب، التي تقع في الشمال الشرقي للعاصمة صنعاء.

وأفادت المصادر بأنّ التحالف انسحب من منطقة الساحل بعد علمه بأن تحرير الساحل هو «استراتيجية ما بعد تحرير مأرب، وأن قوى التحالف

تريد ترتيب وضعها الآن في الجنوب، استباقاً لهزيمة عسكرية ساحقة»، كاشفة أنّ «التحالف سحب كل قواته بما فيها قوات «طارق صالح»، وألوية العمالقة من الساحل باتجاه عدن». كما لفتت إلى أنّ «الجيش واللجان الشعبية سيطروا على الساحل تماماً، والمواجهات تدور حالياً في الخوخة وحيس». وهذه المعلومات كانت مصادر عسكرية خاصة قد أكدتها لـ «منتدى مجال» في وقت سابق مساء الجمعة الماضية.

القوات المشتركة التابعة للسعودية والإمارات في الساحل الغربي لليمن، أصدرت بياناً، قالت فيه: إن «إخلاء المناطق جاء في إطار تنفيذها لاتفاق السويد؛ لكونه يبقيها مناطق منزوعة السلاح وآمنة للمدنيين الذين وُقِّع الاتفاق بحجة حمايتهم وتأمينهم». لكن البيان الذي من المفترض أنه أزال الغموض عن سبب الانسحاب، زاد حجم الأسئلة المطروحة، إذ كيف تنفذ تلك القوات اتفاق «ستوكهولم» المتفق عليه منذ العام 2018 الآن تحديدًا، في الوقت الذي تشتد فيه المعارك، ويخوض فيه الطرفان صراعًا حاسمًا في مأرب؟ وكيف تخلي هذه القوات مواقع؛ بهدف جعلها منزوعة السلاح، في الوقت الذي تتقدم فيه قوات صنعاء وتحل محلها في تلك المناطق؟

الأمم المتحدة الراعية لاتفاق السويد، قالت أنها لم تبلغ من أي جهة بعملية الانسحاب، وأنها فقط علمت بذلك من خلال وسائل الإعلام، مع العلم أن الفريق الأممي المشرف على الاتفاق لا زال مرابط قبالة سواحل الحديدة، ولديه تواصلات مباشرة مع كل الأطراف في الساحل الغربي. بدروها اعتبرت حكومة الرئيس المنتهية ولايته «عبد ربه منصور هادي» أنّ «انسحابات قوات التحالف من الحديدة وجنوب المحافظة تجري من دون معرفة الفريق الحكومي، ومن دون أيّ تنسيق».

وحسب المصادر، فإن المؤشرات على الأرض تؤكد أن هناك توافقاً على تمكين تيار المؤتمر الموالي للإمارات من التحكم بالقرار في الجنوب وتحت عباءة المجلس الانتقالي الجنوبي وبدمج مقاتلي «طارق صالح» (المرتزقة) مع مقاتلي المجلس الانتقالي الجنوبي (العقائديين وخاصة السلفيين) وتمكينهم

من السيطرة العسكرية الكاملة على كل المحافظات الجنوبية وإنهاء أي وجود عسكري للإصلاح، على أن تصبح هذه هي خارطة التوزيع العسكري في اليمن عند الجلوس إلى طاولة المفاوضات السياسية التي ستضم فقط (الشمال ممثلاً بأنصار الله وحلفائهم، والجنوب ممثلاً بالانتقالي ومؤتمر عفاش)، وعلى هذا الأساس تبنى المفاوضات السياسية وما ينتج عنها من حل لوقف الحرب في اليمن.

لكن ما يستطيع «منتدى مجال» تأكيده نقلاً عن مصادره الخاصة فإن المؤشرات على الأرض تؤكد: أن هناك توافقاً على تمكين تيار المؤتمر الموالي للإمارات من التحكم بالقرار في الجنوب وتحت عباءة المجلس الانتقالي الجنوبي وبدمج مقاتلي طارق صالح (بشقيهم المتدين السلفي والعلماني المادي) مع مقاتلي المجلس الانتقالي الجنوبي والأحزمة والنخب التابعة للإمارات وخاصة (العقائديين وذي التوجهات السلفية)، وتمكينهم من السيطرة العسكرية الكاملة على كل المحافظات الجنوبية، وإنهاء أي وجود عسكري لما تسمى الشرعية بشقيها «عبدربه» و«الإصلاح»، على أن تقوم هذه القوة العسكرية بوقف أي تقدم لقوات صنعاء في المحافظات الجنوبية أو في تعز، وكذلك على تثبيت خارطة هذا التوزيع العسكري في اليمن عند الجلوس إلى طاولة المفاوضات السياسية.

وختاما: يمكننا القول إن الكيانات الجديدة التي تعمل القوى الدولية الداعمة للتحالف على تصدرها المشهد اليمني بدلاً من الشرعية الفاشلة، وعلى إعادة ترتيب صفوفها ومعالجة اختلالاتها والقضاء على بؤر الخلاف بين مكوناتها وصهرها في مكون جديد يتصدر المشهد السياسي والعسكري؛ بغرض مواجهة صنعاء والتصدي لمشروعها السياسي والعسكري، وأن المشروع الجديد يرى في السعودية ومعها ما تسمى الشرعية بشقيها «عبدربه منصور هادي» و«حزب الإصلاح»، و«فصيل القاعدة» الموالي لهما وللسعودية، علامة كاملة للفشل؛ لذلك ستكون هذه الأطراف كبش الفداء للمشروع الجديد، وعلى العكس منهما الإمارات وحلفائها (الانتقالي وبعض المكونات الجنوبية وخاصة الأحزمة والنخب، وجناح المؤتمر المدعومين إماراتيا بقيادة طارق صالح) الذين يرى

فيهم أصحاب المشروع الجديد مقومات يمكن أن يستطيعوا من خلالها توقيف نزيفهم الاستراتيجي على الساحة اليمنية.

لكنّ السؤال المطروح بقوة هو: ما إمكانية نجاح هذا المشروع؟ وما مدى واقعيته؟ وما هي الضمانات لذلك؟ وخاصة في المرحلة التي تعيشها صنعاء ما بعد تحرير مأرب، وتوحيد معظم مناطق الشمال تحت قيادتها، لذلك ربما تبقى محاولات القوى الدولية للدفع بعملية سلام أو الحرب مع تبنيها تلك المعادلة غير واقعية، ومن الصعب بل ربما من المستحيل عليها تحقيق الهدف المطلوب منها، وخاصة في ظل امتلاك صنعاء كل الإمكانيات السياسية والعسكرية لحسم معركة كل اليمن.

قائمة المراجـــع:

1 - نـاصر قنديـل، هـل تملـك واشـنطن اسـتراتيجية خـروج؟، نوفمـبر 2018، الخـبر اليمنـي https://alkhabaralyemeni.net/

2 - الحـرب في اليمـن.. لمـاذا فشـلت السـعودية في هزيمـة الحوثيـين؟ (تحليـل) https://almawqeapost.net/interviews/60980

3 - بعـد مـرور 5 أعـوام كيـف ولمـاذا فشـل التحالـف السـعودي في اليمـن، طالـب الحسـني، 27 مـارس 2020 صحيفـة رأي اليـوم https://www.raialyoum.com

4 - طالب الحسني مرجع سابق.

5 - طالب الحسني مرجع سابق.

6 - طالب الحسني مرجع سابق.

7 - إلى أيـن تتجـه الحـرب في اليمـن، عـمار الاشـول، 15 نيسـان/أبريل 2020، مؤسسـةكارنيغـيصـدى https://carnegieendowment.org/sada?lang=ar

8 - عمار الأشول المرجع السابق.

9 - قـرار دولي بتصفيـة الشرعيـة- البوابـة الإخباريـة اليمنيـة – 2 نوفمـبر 2021م https://yemnews.net/index.php/reports/2021-11-05-15-15-22

10 - تزايد انعدام الأمن الغذائي في اليمن في ظل انكماش الاقتصاد https://reports.unocha.org/ar/country/yemen

11 - غريغـوري د. جونسـن ، في تحليـل نـشره معهـد دراسـات دول الخليـج بواشـنطن، بعنـوان « صنـدوق أدوات الولايـات المتحـدة الفـارغ في اليمـن» 22 أكتوبـر 2021م.

12 - غريغوري د. جونسن المصدر السابق.

13 - أوبنهايـم: جاهـزون لدعـم قـرار دولي جديـد لتسـوية سياسـية شـاملة في اليمـــن https://aawsat.com

14 - تحـوّلٌ بالمواقـف الدوليـة حـول حـرب اليمـن.. ومبـادرات أشـبه بالمقايضـات |

لنـدن تشـكك بواقعيـة القـرار "2216" – 23 أكتوبـر 2021م
https://hayrout.com/88902
15 - المصدر السابق موقع حيروت الإخباري.
16 - حلمـي الكـمالي، للبحـث عـن «شرعيـة» جـــديدة.. كيـف فشـــلت المسـاع الدوليـة لنفـخ « بالونـات « مثقوبـة؟!، البوابـة اليمنيـة الاخباريـة- 2 نوفمـبر 2021م https://yemnews.net/
17 - الســـــعودية في اليمـن: انسـحاب أم لملمـة أوراق مبعـثرة؟ عـلي ظافـر 11 تشريـن ثـاني 2021م https://www.almayadeen.net
18 - علي ظافر المصادر السابق.
19 - علي ظافر المصدر السابق.
20 - علي ظافر المصدر السابق.
21 - رشـيد حـداد، رسـائل التراجُـع الإمـاراتيّ غربـاً: الحديـدة مقابـل مـأرب، 13 تشريـن ثـاني 2021،صحيفـة الأخبـار اللبنانيـة،
https://www.al-akhbar.com
22 - رشيد حداد المصدر السابق.

MAJAL FORUM

Poltical - Social - Consultancy